

## المحاضرة الرابعة

م.م ياقوت علي حسين

### الفصل الثالث

#### أنواع الشركات

قبل الوقوف على أنواع الشركات التي يبيح قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة 1997 تأسيسها يتطلب التعرف على التقسيمات المختلفة التي يقولها الفقه وتشير لها بعض النصوص القانونية والتي تيسر الإلمام بطبيعة كل نوع من أنواع الشركات . وسنتناول الفصل في بحثين المبحث الأول التقسيمات الفقهية للشركات، أما الثاني فنخصه للتقسيم حسب قانون الشركات .

#### المبحث الأول

##### التقسيمات الفقهية للشركات

**أولا : - تقسيم الشركات إلى شركات مدنية وشركات تجارية .**

تقسم الشركات إلى شركات تجارية وشركات مدنية، ويعتمد التقسيم حسب القانون العراقي معيارا موضوعيا مستمدا من النشاط الذي تزاوله الشركة. فالمادة ٧ من قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ تنص على أن ((أولاً:- يعتبر تاجرا كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول باسمه ولحسابه على وجه الاحتراف عملا تجاريا وفق أحكام هذا القانون))

وعليه تكون تجارية الشركات التي يكون غرضها من احد الأعمال التي تعد تجارية حسب قانون التجارة المادة / ٥ . أما الشركات التي غرضها غير هذه الأعمال فهي مدنية .

وقد اعتمدت بعض التشريعات معيارا شكليا في تحديد الصفة التجارية أو المدنية للشركات . وإذا كان قانون الشركات العراقي لا يفرق بين الشركات التجارية والمدنية حتى إن اسم القانون هو ( قانون الشركات )، وبالتالي يطبق على جميع الشركات التي تأخذ الأشكال التي بينها، فإنه يظل مع ذلك اعتماد المعيار الموضوعي الذي بينه قانون التجارة فتكون الشركة التي تحترف الأعمال التجارية ( يقع غرضها ضمن الأعمال المذكورة ) شركة تجارية أو تكون مدنية الشركة التي غرضها غير الأعمال التجارية أي كان الشكل الذي أفرغت فيه . والفرق بين الشركات التجارية والمدنية، إن الأولى تعد تاجرا، وما يترتب على ذلك من خضوعها لأحكام قانون التجارة ومطالبتها بالواجبات التي يفرضها وهي التسجيل في السجل التجاري والتسمية التجارية إضافة إلى مسك الدفاتر التجارية

كما يسري عليها الإفلاس الذي تعرفه القوانين التجارية ولاحظنا التردد حوله في القانون العراقي .

ونستطيع أن نبدي وجهة نظرنا في هذا الأمر، أي تقسيم الشركات إلى تجارية ومدنية لأن الاختلاف يتضاءل بين الاثنين ، فلم ينهض قانون التجارة العراقي على المبادئ التي كان يعرفها قانون ١٩٧٠ الملغي وتعرفها قوانين التجارة العربية، كمبدأ الإثبات، وتضامن المدنيين، والفوائد والإفلاس . فقد ساوى قانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ في إثبات المسائل التجارية والمدنية، ولا يوجد نص يكرس مبدأ تضامن المدنيين عدا وجود التضامن في حالات متفرقة، كالأوراق التجارية والتضامن في النقل، وتتساوى البيئتان في الفوائد، ولاحظنا ما يؤشره اتجاه المشرع نحو اعتماد الإعسار وهو نظام مستعار من البيئة المدنية ولذلك يقتصر كون الشركة تجارية أو مدنية على الواجبات التي ذكرنا والتي يفرضها قانون التجارة على التاجر .

أما إذا كانت البيئة التجارية في العراق التي تنبئ بالاتساع تتطلب إحاطتها بأحكام قانونية تحمي المتعاملين في الوسط التجاري والمتعاملين معهم من خارجه فمطلوب تفعيل وسائل الحماية هذه وأهمها تطبيق نظام الإفلاس . عند ذلك يكون التمييز بين الاثنين مجدياً، ويعتمد على المعيار الموضوعي الذي تبناه القانون كما ذكرنا على الرغم من إننا نرجح المعيار الشكلي . لأن تكوين الشركة حتى لو كان نشاطها في غير الأعمال التي تعد تجارية ينطوي على إجراءات وتنظيم وتوزيع للاختصاصات، فتكون على شكل مشروع محترف للغرض الذي تأسس له واتخذت من الوسائل الخارجية كالتسجيل في سجل الشركات والاسم ما يدل على احترام العمل ونظرية المشروع إحدى نظريات العمل التجاري .

#### ثانياً : - تقسيم الشركات حسب ملكية رأس المال .

تقسم الشركات حسب الجهة المالكة لرأس المال إلى خاصة وعامة ومختلطة، فتكون خاصة عندما يكون رأس المال مملوكاً لأشخاص القانون الخاص، وتكون عامة عندما يكون مملوكاً لأشخاص القانون العام . أما المختلط فهي تلك التي يشترك في ملكية رأس المال أشخاص من القانونين . لكن ذلك بينه القانون العراقي كالاتي :

الشركة الخاصة لا يشارك فيها أي من الأشخاص العامة، أو تشارك فيها هذه الأشخاص لكن المشاركة لا تصل إلى ٢٥% من رأس المال الاسمي

فالمادة ٧ / أولاً تنص على أن (( تتكون الشركة المختلطة باتفاق شخص أو أكثر من القطاع الاشتراكي مع شخص أو أكثر من غير القطاع المذكور ( ) ، برأس مال مختلط لا تقل نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي فيه عن ( ٢٥% ) خمس وعشرين في المائة

. ويجوز استثناء تكوين شركة مختلطة من شخصين أو أكثر من القطاع المختلط .  
فالشركة تكون من القطاع الخاص عندما يكون الأشخاص مالكو رأس المال فيها  
جميعهم من القطاع الخاص، أو حتى مع مشاركة أشخاص القطاع الاشتراكي عندما  
لا تصل المشاركة إلى ٢٥% فأكثر من رأس المال .

بل أكثر من ذلك أورد القانون استثناء بأن تظل الشركة خاصة حتى لو تجاوزت  
مشاركة القطاع الاشتراكي النسبة المذكورة ( ٢٥ % )، ولكن يقتصر هذا الأمر  
على مشاركة شركات التأمين ( )، وإعادة التأمين الحكومية ودائرة العمل والضمان  
الاجتماعي، كما يجوز إلحاق جهات استثمارية أخرى إنما يكون الأمر مرهونا  
بقرار من مجلس الوزراء ( م ٨ / ثانيا - ٢ ) .

وسبب الاستثناء أن الجهات المشار إليها، تعد جهات استثمارية قد توظف أموالها  
في الشركات لكنها لا ترغب أن تتحمل اعباء تحول الشركة إلى مختلطة، وقد ورد  
الاستثناء مطلقا في حدوده، أي أن تجاوز نسبة إلى ٢٥ % بلا تحديد .

وبناء على ذلك تكون الشركة مختلطة عندما تصل مشاركة الدولة في رأس المال  
إلى ٢٥ % فأكثر وقد اخضع القطاع المختلط إلى قانون الشركات الخاصة فالمادة  
٣ من القانون تنص على أن (( يسري هذا القانون على الشركات المختلطة

والخاصة . )) وبتقديرنا أن تجربة القطاع المختلط في العراق، خاصة بعد إلحاق  
هذا القطاع بقانون الشركات الخاصة، كانت تجربة غير ناجحة، ويمكن القول بحق  
أنها استعارت مساوئ القطاعين الخاص والعام بدلا من استعارة محاسنهما ( )، مثال  
على ذلك أن المدير المفوض للشركات المختلطة الذي يفترض أن يعين من قبل  
مجلس الإدارة وهو الذي يحدد صلاحياته ومكافأته ويستطيع عزله (م ١٢١/أولا) :  
كان يعين من جهات إدارية، وبذلك يأتي مديرا مفوضا للشركة وهو يشعر بالتفوق  
على مجلس الإدارة ويبدأ الصراع بين الجهتين .

وعليه نرى أن الدولة إذا وجدت أن ميدانا مهما يفترض أن تلجه، بإمكانها أن تنشأ  
شركة عامة وحسب أحكام قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، مما يدفع  
الشركات الخاصة في هذا الميدان للتنافس معها إذا أدت واجبها بكفاءة . أما إذا كانت  
ترغب في المشاركة تشجيعا للقطاع الخاص الذي قد يتردد في ولوج ميدان معين،  
فيقتضي أن يمتد التشجيع إلى المساواة في الإدارة، حيث تكون الدولة حالها حال  
الأفراد في التنافس على إشغال مراكز الإدارة في الشركة وهو ما تقتضي به  
التشريعات التي تناولنا أحكامها بالمقارنة ، أو أن يكون عدد ممثلي الدولة في مجلس  
الإدارة يتناسب مع حجم مساهمتها في رأس المال .

وتكون الشركة عامة كما بينا عندما يكون رأس المال مملوكا بكامله للدولة . وقد  
صدر قانون خاص بالشركات العامة هو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ بين كيفية

إنشاء الشركة، ومزاولة نشاطها وإدارتها وانقضائها وتصفياتها . ولم يجمع الشركات العامة قانون موحد قبل صدور القانون المذكور إنما كانت تؤسس الشركة بموجب قانون موحد قبل صدور القانون المذكور إنما كانت تؤسس الشركة بموجب قانون خاص يبين نشاطها وحجم رأس المال فيها وإدارتها، وأحكام انقضائها . وسنتناول أحكام الشركات العامة في مكان لاحق .

### ثالثا . شركات الأشخاص وشركات الأموال .

يعد هذا التقسيم من التقسيمات المهمة، لأنه يتردد كثيرا موضوع التمييز بين شركات الأشخاص وشركات الأموال . وعليه لابد من معرفة خصائص كل نوع من النوعين المذكورين ويمكن المقارنة بينهما كالآتي :

١- لا شك أن الأشخاص ورأس المال لهما الأهمية في حياة جميع الشركات لكن بعض الشركات، تكون الأهمية للأشخاص اكبر من أهمية رأس المال، وعلى العكس يكون رأس المال هو الأهم في شركات أخرى، وعليه يطلق على الشركات التي يعلو فيها الاعتبار الشخصي، شركات الأشخاص . بينما تطلق تسمية شركات الأموال على الشركات التي يتراجع فيها دور الأشخاص ويبرز رأس المال كمؤشر لنجاحها وثقة الأغيار بها .

٢- في شركات الأشخاص حيث الاعتبار الشخصي هو الأهم، لابد من إبراز أسماء الأشخاص موضع ثقة الغير، ويكون الإبراز بأن يتضمن اسم الشركة أسماءهم أو أسماء البعض منهم حيث تنص الفقرة أولا من المادة ١٣ ((...واسم احد أعضائها في الأقل أن كانت تضامنية أو مشروعاً فردياً..)) بينما تعتمد شركات الأموال، على السمعة المالية للشركة، فلا تظهر أسماء الأعضاء في اسمها، وإنما لها اسم مبتكر حيث تنص الفقرة التي اشيرنا إليها (( .. وتجوز إضافة أية تسمية مقبولة أن كانت مساهمة أو محدودة))

٣- تجمع الشركاء في شركات الأشخاص المعرفة والثقة، لذلك فهي شركات مغلقة ليس من السهولة أن يتركها الشريك أو أن يدخل شخص أجنبي كشريك فيها والمادة ٦٩ / أولا من قانون الشركات تبيح للشريك أن ينقل ملكية حصته إلى الشركاء الآخرين ولكن نقلها إلى الغير مشروط بموافقة الشركاء الآخرين بالإجماع . بينما تعد شركات الأموال مفتوحة . من السهولة أن يتركها الشريك أو أن يدخلها شريك جديد، خاصة في شركات المساهمة التي تعرض أسهمها في سوق الأوراق المالية وتبنى على مبدأ حرية تداول الأسهم

فأي شخص يبيع أسهمه في سوق المال تنتهي عضويته في الشركة وأي شخص يشتري الأسهم من السوق المذكورة يكون شريكا فيها .

#### ٤- في شركات الأشخاص، عندما يقال بأن الثقة بالشركة مستمدة من الثقة

بالشركاء، فإن هذه الثقة مبنية على المكانة المالية التي يتمتع بها هؤلاء الشركاء ولتعزيز الثقة بالشركة، فإن التشريعات تجعل مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة مسؤولية شخصية ( مطلقة ) وتضامنية في الشركات التي يتعدد فيها الشركاء فالمادة ٣٥ تنص على أن يسأل كل ذي حصة في الشركة التضامنية والمشروع الفردي، مسؤولية شخصية وغير محدودة عن ديون الشركة، وتكون مسؤوليته تضامنية أيضا في الشركة التضامنية. وتعني المسؤولية الشخصية أنها تمتد إلى أموال الشريك الشخصية، التي خارج الشركة . بينما تكون المسؤولية عن ديون الشركة في شركات الأموال، محدودة بمقدار المساهمة برأس المال ( م ٦ / أولا وثانيا ) وكذلك تنص المادة ٣٣ انه (( لا يسأل المساهم عن ديون الشركة إلا بمقدار القيمة الاسمية للأسهم التي يملكها ))

٥- **يكتسب الشريك في شركات الأشخاص صفة التاجر**، لمجرد كونه شريكا في شركة تضامنية أو صاحب مشروع فردي . ولم يتضمن القانون العراقي نصا يفيد هذا المعنى . إنما يمكن أن يفهم ذلك من نص المادة ٣٦ (( إذا أعسرت الشركة اعتبر كل شريك فيها معسرا )) لأن المقصود بالإعسار هو الإفلاس، ومعلوم أن الإفلاس لا يقع على غير التاجر . كان من المستحسن لو أن المشرع أورد نصا يفيد هذا الحكم كما فعلت التشريعات التي اشترنا إليها .

٦- **يؤدي إفلاس الشركة إلى إفلاس الشركاء في شركات الأشخاص / كما هو** واضح من النص الذي اشترنا له في الفقرة السابقة . بينما لا يؤدي إفلاس شركة الأموال إلى إفلاس الشركاء، ومرد ذلك المسؤولية المطلقة للشركاء في الأولى والمسؤولية المحدودة بمقدار المشاركة برأس المال في الثانية .

أما في الحالة العكسية، أي إفلاس الشريك أو الشركاء، فإنه لا يؤدي إلى إفلاس الشركة في نوعي الشركات ( الأشخاص والأموال )، إنما قد يؤدي إفلاس الشريك أو الشركاء إلى انقضاء الشركة في شركات الأشخاص عندما تكون شخصية المعلن إفلاسه محل اعتبار .

#### ٧. تقسيم رأس المال :

يمكن أن يكون احد الفروق طريقة قسمة رأس المال، فيقسم في شركات الأشخاص إلى حصص قد تكون متساوية أو غير متساوية . بينما يقسم رأس المال في شركات الأموال إلى أجزاء متساوية هي الأسهم .